TAWASOL تواصل

ERTC The Egyptian Research and Training Center

المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية

المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية

مجلة علمية نصف سنوية - محكّمة

ISSN Print: 2682-2725, ISSN Online: 2745-333X

ملاحظات بحثية - Research Notes

عبد الحميد عبد اللطيف - سهير صفوت

التعليم الجامعي الخاص وخطط التنمية المستدامة ٢٠٣٠: دراسة تحليلية لإستراتيجية مصر التنموية ٢٠٣٠

إيمان أحمد عبد الحليم درويش

حق الفئات المهمشة في الرعاية المجتمعية: المشردين والمتسولين نموذجًا، دراسة ميدانية بإحدى الجمعيات الأهلية

إبتهال عادل أنور هارون

مضامين العنف عبر التطبيقات الاجتماعية وعلاقتها بممارسات سلوك العنف بين طلاب المرحلة الثانوية: تطبيق التيك توك نموذجًا

ريهام كرم حسن علي

واقع التمكين القانوني لحق الزوجة في الخُلع: دراسة ميدانية على عينة من الزوجات المخُالعات بالقاهرة الكبرى

أمل محمود عبد الفتاح

عرض كتاب Book Reviews

خالد السيد حسن

حوار الأجيال د. سامية الساعاتي

المحاور: عائشة حسني

مساعد التحرير
أ. عائشة حسني

المحرر
د. محمد أبو العينين

رئيس التحرير
د. عبدالحميد عبداللطيف

العدد العاشر

أكتوبر ٢٠٢٤

التعليم الجامعي الخاص وخطط التنمية المستدامة ٢٠٣٠: دراسة تحليلية لإستراتيجية مصر التنموية ٢٠٣٠

إيمان أحمد عبد الحليم درويش

باحثة دكتوراة- قسم علم الاجتماع- كلية الآداب- جامعة القاهرة

الملخص:

تسعى هذه الورقة إلى تحليل العلاقة بين قطاع التعليم الجامعي الخاص وسياسات الدولة المصرية التنموية، وذلك من خلال التعرف على ماهية التنمية المستدامة ومراحل تطور المفهوم، والكشف عن طبيعة الدور الاجتماعي والتنموي لقطاع التعليم الجامعي الخاص في المجتمع المصري، انطلاقًا من مبدأ المسؤولية الاجتماعية، هذا فضلًا عن محاولة الوقوف على وضع التعليم الجامعي الخاص في سياسات وأجندات الدولة المصرية للتنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠؛ من خلال الوقوف على واقع قطاع التعليم الجامعي الخاص في مصر، والمساحة التي يحتلها ضمن أجندات التنمية المستدامة ٢٠٣٠ للدولة المصرية، والمسؤولية الاجتماعية التي يضطلع بها تجاه المجتمع من خلال أدواره ووظائفه الثلاثة: التعليم، البحث العلمي، خدمة وتنمية المجتمع.

وقد خلصت الورقة إلى عدد من النتائج من أبرزها؛ أن المؤسسات التعليمية الخاصة تعد مكونًا أساسيًّا ضمن منظومة التعليم العالي في المجتمع المصري، وقد شهدت توسعًا كبيرًا في السنوات الأخيرة، كما أنها تحظى باهتمام كبير من الدولة كجزء من جهود الحكومة المصرية المتواصلة للاهتمام بقطاع التعليم وتطويره كهدف إستراتيجي ضمن أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠؛ ويتحدد الدور التنموي للمؤسسة الجامعية الخاصة في جانبين: أنها تمثل صورة من صور الاستثمار الخاص من ناحية، وباعتبارها أحد المؤسسات الاجتماعية داخل النسق أو النظام التعليمي بما يشمله من استثمار في الموارد البشرية، والتي تعد أساس عمليات التنمية المستدامة من ناحية أخرى.

الكلمات المفتاحية: التعليم الجامعي، الجامعات الخاصة، التنمية المستدامة، خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

Private University Education and Sustainable Development Plans 2030 :An Analytical Study of Egypt`s Development Strategy 2030

Eman Ahmed Abd Alhalim Darwish

PhD Researcher - Department of Sociology - Faculty of Arts - Cairo University

Abstract:

This paper seeks to analyze the relationship between the private university education sector and the Egyptian state›s development policies, by identifying the nature of sustainable development and the stages of development of the concept, and revealing the nature of the social and developmental role of the private university education sector in Egyptian society based on the principle of social responsibility, in addition to trying to stand on the status of private university education in the Egyptian state›s policies and agendas for sustainable development until 2030; by standing on the reality of the private university education sector in Egypt, and the space it occupies within the Egyptian state›s 2030 sustainable development agendas, and the social responsibility it undertakes towards society through its three roles and functions: education, scientific research, and community service and development.

The paper concluded with a number of results, the most prominent of which is that private educational institutions are a basic component of the higher education system in Egyptian society, and have witnessed significant expansion in recent years. They also receive great attention from the state as part of the Egyptian government›s ongoing efforts to care for and develop the education sector as a strategic goal within the Sustainable Development Goals 2030. Two aspects determine the developmental role of the private university institution: it represents a form of private investment on the one hand and as one of the social institutions within the educational system, including investment in human resources, which is the basis of sustainable development processes, on the other hand.

Keywords: University education, private universities, sustainable development, Sustainable Development Plan 2030.

أولًا- مقدمة في إشكالية البحث:

تُعد التنمية المستدامة أحد أهم وأبرز المفاهيم والأهداف تداولًا وأهمية على الساحة العالمية والمحلية على السواء. فقد أضحت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إطارًا ديناميكيًا لتحقيق تنمية بيئية واقتصادية واجتماعية مشتركة؛ وقد شكَّل هذا النهج التنموي العالمي مرحلة جديدة للسياسات التنموية الدولية، بعد أن كانت سياسة «الأهداف الإنمائية للألفية» هي خطة العمل الرئيسة التي تُلزم فقط الدول النامية والأقل نموًا -من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة- بمجموعة من الأهداف التي تتمحور بصفة خاصة حول ضرورة القضاء على الفقر المدقع؛ باعتباره أحد الأسباب الرئيسية في تهميش بعض المجتمعات وتدهور أوضاع مواطنيها.

وعلى الصعيد الوطني؛ تمثل «إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠» خارطة طريق ونموذج استرشادي لكل الجهود المبذولة من قبل المؤسسات المصرية (إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، ٢٠١٦: ٩). وقد حاز الاهتمام بالعنصر البشري في هذا الصدد على مساحة كبيرة من الاهتمام؛ ففي الجانب الاقتصادي جاء الاهتمام به تحت بند المعرفة والابتكار العلمي، وفي الجانب الاجتماعي ارتبط بكل من بعد الصحة، والتعليم والتدريب.

وفي ظل المشكلات التي يعاني منها قطاع التعليم الجامعي في المجتمع المصري من ناحية -والتي يتجسد أهمها في عدم التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل بما يخلفه من آثار سلبية على جوانب التنمية الأخرى- وانطلاقًا من مفهوم ومبدأ التشاركية والمسؤولية الاجتماعية بين مؤسسات وقطاعات المجتمع المختلفة ومنها القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ من ناحية أخرى؛ فقد حظي قطاع التعليم الجامعي في استراتيجية الدولة المصرية ٢٠٣٠ على أهمية كبيرة ومساحة خاصة من الاهتمام باعتباره أحد القطاعات الهامة التي تلعب دورًا كبيرًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠؛ باعتبارهم وكلاء أساسيين في تعليم أجيال وقادة المستقبل، من خلال وضع استراتيجيات تعليمية موجهة نحو الاستدامة، لا سيَّما في المناهج التعليمية وطرق التدريس.

وذلك تحقيقًا لمفهوم الاستدامة في التعليم العالي باعتباره محركًا رئيسيًّا يقود للتغيير، وفقًا لما نص عليه إعلان الأمم المتحدة عن عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة، والذي يتجسد من خلال ضمان تحسين جودة النظام التعليمي، وإتاحة التعليم للجميع دون تمييز، وتحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم؛ ومن ثم يكون التعليم في علاقته بالتنمية المستدامة هو عبارة عن هدف في حد ذاته من أهداف التنمية المستدامة، فضلًا عن كونه وسيلة من وسائل تحقيقها (Estevez, María Ferrer& Chalmeta, Ricardo 2021: 1-2).

ومن هذا المنطلق، تتمحور الإشكالية البحثية الحالية حول سؤال إشكالي أساسي مفاده: ما دور المؤسسات الجامعية الخاصة -باعتبارها إحدى مؤسسات القطاع الخاص من ناحية، وباعتبارها ذات أهداف وتوجهات تعليمية من ناحية أخرى- في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠؟

ثانيًا- أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث الحالي على المستويين النظري والتطبيقي، فيما يلي:

الأهمية النظرية:

يعد البحث الراهن إضافة جديدة لتراث الفكر التنموي؛ من خلال مساهمته في الكشف عن المساحة التي تحتلها التنمية المستدامة على أجندات الجامعات الخاصة -انطلاقًا من مبدأ المسؤولية الاجتماعية- لا سيَّما في ظل الاهتمام الواسع بالتنمية المستدامة اليوم كاتجاه عالمي وقومي.

الأهمية التطبيقية:

أن قضايا التنمية المستدامة والتشاركية والمسؤولية الاجتماعية، هي إحدى أبرز القضايا المطروحة والتي تحظى باهتمام عالمي ومحلي؛ ومن ثم فإن طرحها للدراسة العلمية يفسح المجال أمام تلك الدراسات للتوصل لنتائج علمية موثقة يمكن الأخذ بها من جانب هيئات صنع القرار، مثل رئاسة مجلس الوزراء -باعتباره المسؤول الرئيس عن وضع إستراتيجية التنمية المستدامة وعمليات المتابعة والتقييم- ووزارة التعليم العالي كشريك أساسي في وضع وتنفيذ إستراتيجية التنمية من ناحية، وباعتبار التعليم أحد المحاور الأساسية التي تستهدفها خطة التنمية ٢٠٣٠.

التركيز على دراسة الدور التنموي للمؤسسات الجامعية الخاصة يعطي الدراسة أهمية تطبيقية إضافية تتعلق بإخراج الجامعة -كمؤسسة تعليمية- من الدور التعليمي التقليدي، وربطها بالإستراتيجية التنموية للدولة المصرية؛ باعتبار الجامعات مصدرًا أساسيًا لبناء رأس المال البشري والفكري، وهما أحد المقومات الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثًا- أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس للبحث الحالي في: الكشف عن دور التعليم الجامعي الخاص في تحقيق سياسات وخطط الدولة التنموية حتى عام ٢٠٣٠. ويتفرع عن هذا الهدف عدد من الأهداف الفرعية تتمثل في:

التعرف على ماهية التنمية المستدامة ومراحل تطور المفهوم.

الكشف عن الدور الاجتماعي والتنموي لقطاع التعليم الجامعي الخاص؛ انطلاقًا من مبدأ المسؤولية الاجتماعية.

الوقوف على وضع التعليم الجامعي الخاص في سياسات وأجندات الدولة المصرية للتنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠.

رابعًا- الإطار المنهجي للبحث:

يعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف وتحليل دور المؤسسات الجامعية الخاصة ومدى إسهامها في تحقيق وتنفيذ سياسات وخطط الدولة التنموية ٢٠٣٠؛ ولتحقيق ذلك سيتم الاعتماد على

طريقة تحليل المضمون لتقديم رؤية تحليلية لواقع التعليم الجامعي الخاص في المجتمع المصري، والمساحة التي يحتلها في سياسات وخطط الدولة التنموية، فضلًا عن دوره الاجتماعي والتنموي في المجتمع المصري إلى جانب دوره التعليمي؛ انطلاقًا من مفهوم التشاركية ومبدأ المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص. وذلك من خلال تحليل مضمون إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، والأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة؛ ذلك باعتبارها المرجعية الأساسية والإطار العام الموجه لجميع خطط وإستراتيجيات المؤسسات القطاعية في المجتمع المصري ومنها قطاع التعليم العالي (الخاص).

خامسًا- مفهوم التنمية المستدامة: Sustainable Development

يعد مفهوم التنمية المستدامة المحطة الأخيرة في مسيرة تطور الفكر التنموي -ذلك على مستوى المصطلح- حيث أن المتتبع لأدبيات التنمية في تراث العلوم الاجتماعية والإنسانية يجد أن مفهوم التنمية قد مر بمراحل تطورية متعاقبة، بداية من القرنين الثامن عشر والتاسع عشر؛ فقد تناولها رجال الفكر الاقتصادي باعتبارها مرادفًا للنمو الاقتصادي -الذي قصرها فقط على ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي-، ومع ظهور النظام الرأسمالي والدخول في مرحلة التصنيع، تعالت الأصوات الداعية إلى ضرورة تحقيق التنمية كمفهوم أوسع وأشمل من النمو الاقتصادي، وأكثر اتساقًا مع أوضاع وبنية الدول النامية (مصطفى كامل السيد، ٢٠١٧: ٣٣).

وفي النصف الثاني من القرن العشرين اتسع نطاق مفهوم التنمية المستدامة ليشمل بعض الجوانب الأخرى غير الاقتصادية مثل الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية، التي تأثرت بشدة جراء السياسات الرأسمالية للنمو الاقتصادي؛ فقد ظهرت العديد من المبادرات والفعاليات العالمية الداعية إلى ضرورة إيجاد شكل جديد للتنمية، ومن ثم ظهرت بعض المصطلحات التنموية الجديدة مثل التنمية البديلة، والتنمية البشرية، والتنمية البشرية المستدامة، ومنها إلى التنمية المستدامة -كمفهوم شامل لكل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية والسياسية، إلخ- والتي تستهدف ليس فقط إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، وإنما توسيع الخيارات المتاحة أمامهم أيضًا في كل المجالات؛ دون الجور على حقوق الأجيال القادمة (المرجع السابق: ٣٥-٣٦).

وكان من أبرز هذه المبادرات والفعاليات العالمية: مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية بستوكهولم عام ١٩٧٢، تقرير الأمم المتحدة بعنوان «مستقبلنا المشترك» عام ١٩٨٧، ومؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية عام ١٩٩٥، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة عام ٢٠٠٢، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو+٢٠، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠١٥. (الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، https://www.un.org/development/desa/ar/about/conferences.html)

ولا شك أن كل تلك التطورات التي مرت بها التنمية المستدامة على مستوى المصطلح، قد انعكست

بشكل مباشر على مستوى المفهوم وتعريفه، ومن بين أبرز تعريفاته، تعريف الأمم المتحدة في تقريرها بعنوان «مستقبلنا المشترك» عام ١٩٨٧ ومؤتمر برونتلاند، والذي ساد أدبيات التنمية لفترات طويلة، وهو أن التنمية المستدامة تعني «ذلك النمط من التنمية الذي يلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة»؛ وهو ما يشير إلى استحالة استمرار وصمود عمليات النمو –اللانهائية– أمام الموارد المحدودة للكوكب (Ruggerio, Carlos Alberto, 2021: 2).

غير أن هذا التعريف قد تطور بشكل كبير، فقد تجاوز البعد الجيلي–التركيز على احتياجات الأجيال– إلى أبعد من ذلك، فقد أصبحت التنمية المستدامة تعني «ذلك النمط من التنمية ذات البعد الشمولي الذي يجمع بين ثلاثة جوانب أساسية (الجانب الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي) في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك في ضوء مجموعة من الأهداف التنموية ذات الطابع العالمي وليس المحلي»؛ وهو ما أحدث تطورًا ملحوظًا في بنية وحدود مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها وآليات تحقيقها، وفقًا لما نصت عليه خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التي وضعتها الأمم المتحدة تحت عنوان «تحويل عالمنا»؛ والتي شكلت إطارًا شاملًا لنظام حوكمة عالمي يسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة (Jong, Eileen De&Vijge, Marjanneke J., 2020: 1) ويعد هذا التعريف هو التعريف الأشمل، وهو حصاد تطور الفكر التنموي في تعريف التنمية المستدامة منذ بداية ظهور المصطلح، كما أنه يعد المرجعية الأساسية لجميع المؤسسات والجهات العاملة في مجال التنمية في الوقت الحالي.

سادسًا- الدور الاجتماعي والتنموي للمؤسسات الجامعية الخاصة.

يعد مفهوم الدور من المفاهيم الأساسية في النظرية الاجتماعية، وأداة أساسية للفهم والتحليل في علم الاجتماع؛ فهو يحدد لنا طبيعة التوقعات الاجتماعية المرتبطة بمكانات أو أوضاع اجتماعية معينة، ويحلل تفاصيل تلك التوقعات (جون سكوت، جوردون مارشال، ٢٠١١: ١٢٤). فعندما يشغل الأفراد مناصب اجتماعية، يتحدد سلوكهم بشكل أساسي بما هو متوقع من هذا المنصب، وليس من خلال خصائصهم الفردية؛ فالأدوار بهذا المعنى تكون عبارة عن حزم من السمات والتوقعات المحددة اجتماعيًا، والمرتبطة بالتواصل الاجتماعي في المواقف المختلفة؛ ومن ثم فهو–أي الدور– يضع الأنشطة الفردية في أنماط منتظمة ومحددة. (Abercrombie, Nicholas And Others, 1994: 360).

والمجتمع وفقًا لمفهوم الدور يُنظر إليه كمجموعة معقدة من العلاقات الاجتماعية المترابطة بين أفراد المجتمع، وهذه العلاقات تنبع من احتلال أفراد المجتمع لمكانات معينة، تفرض عليهم أداء أدوار معينة، تختلف من فرد لآخر في المجتمع (هشام عطية السيد، ٢٠١٠: ٤١). ومن ثم يصبح الدور هو ما يتوقعه المجتمع من الأفراد وفقًا لما يحتلونه من مراكز اجتماعية، وكذلك مفهوم الفرد نفسه عن واجبه تجاه مجتمعه من منطلق المركز الاجتماعي الخاص به (سامية الساعاتي، ٢٠٠٢: ١١٥–١١٦).

ويعد «رالف لينتون» من أبرز من أسس لهذا المفهوم عام ١٩٣٦، وقد نظر للدور الاجتماعي من الناحية البنائية داخل النظام الاجتماعي؛ مشيرًا إلى أن الأدوار الاجتماعية تمثل مجموعة مترابطة

مؤسسيًا من الحقوق والواجبات المعيارية في ضوء المكانات التي يشغلها الأفراد في المجتمع (جون سكوت، جوردون مارشال، مرجع سابق: ١٢٥)؛ فقد عرّف الدور بأنه «الجانب الدينامي للمكانة»؛ فإذا كانت المكانة تمثل وضعًا اجتماعيًا معينًا، له مجموعة محددة من الحقوق والواجبات المرتبطة به، فإن الدور يعني تنفيذ توقعات تلك المكانة، ومن ثم يتكون لدينا مفهوم آخر وهو «توقعات الدور»، ويعني ذلك السلوك المتوقع لمكانة معينة» (شارل سيمور_سميث، ٢٠٠٩: ٢٩٠).

ويرتبط مفهوم الدور الاجتماعي بشكل كبير بمفهوم المسؤولية الاجتماعية، والذي يعرف بأنه «مجموعة الجهود المتواترة والمتكاملة التي تقوم بها جهة أو جهات معينة، بهدف الوصول إلى بناء الإنسان والوطن بناءً سليمًا يمكن الاعتماد عليه؛ دون اعتبار عملية البناء تلك مساعدة أو عطاء من الأقوى للأضعف، ومن الأغنى للمحتاج؛ وإنما نوع من المشاركة الشاملة التي تنطلق من شعور صادق بالاستجابة لمتطلبات الواجب الاجتماعي والوطني الذي تفرضه علاقة الاشتراك في المواطنة والتآلف الاجتماعي ووحدة المصير المشترك» (أحمد كمال، ٢٠٠٩: ١٠٥٦).

كما عرفَّها البنك الدولي بأنها «التزام قطاع الأعمال بالإسهام في التنمية الاقتصادية المستدامة، وبالعمل مع الموظفين وأسرهم، والمجتمع المحلي والمجتمع عامة من أجل تحسين نوعية حياتهم، على نحو يخدم بيئة الأعمال وتنمية المجتمع في آن واحد» (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١١: ٤).

وقد حدد «كارول Carroll» أربعة أبعاد أساسية، لتحقيق المسؤولية الاجتماعية من جانب مؤسسات المجتمع المختلفة، لا سيَّما المؤسسات الخاصة، وتتمثل تلك الأبعاد في: البعد الاقتصادي: متمثلًا في ممارسة القطاع الخاص لنشاطه الاقتصادي بكفاءة وفعالية، البعد القانوني: من حيث الالتزام الواعي والطوعي بالقوانين والتشريعات المنظمة لمختلف الجوانب في المجتمع، البعد الخيري: والذي يشمل مجمل التبرعات والهبات التي تخدم المجتمع في جميع القطاعات والمجالات بهدف تحسين جودة الحياة للأفراد ولا تستهدف الربح، وأخيرًا البعد الأخلاقي: متمثلًا في مراعاة البعد الثقافي والقيمي للمجتمع في مجمل القرارات، وتجنب الإضرار بأي فئات المجتمع المختلفة (Carroll. Archie B., 1991: 40-43) وتلعب المسؤولية الاجتماعية من هذا المنطلق -كقيمة مجتمعية- دورًا أساسيًا ومحوريًا في تحقيق التنمية المستدامة، فتتلاقى أبعاد كلٍّ من المسؤولية الاجتماعية بشكل كبير مع أبعاد التنمية المستدامة؛ فتستهدف المؤسسات الخاصة من خلال أنشتطها المختلفة -إلى جانب تحقيق مصالحها وأهدافها الخاصة- إحداث تأثير إيجابي، وعدم الإضرار بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المجتمع، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

ولمَّا كانت المؤسسة الجامعية هي أحد المؤسسات المجتمعية المؤثرة والفاعلة في المجتمع، باعتبارها المسؤولة عن صنع القيادات الفكرية والمهنية المختلفة، وفي ظل مجتمع المعرفة، الذي تمثل فيه المعرفة وتراكمها الثروة الحقيقية للمجتمعات والأفراد، فقد فرض هذا على المؤسسات الجامعية الخروج من

محدودية دورها التعليمي أو البحثي فقط، والاضطلاع بدور اجتماعي آخر-مثل وظيفة ثالثة لها إلى جانب التدريس والبحث العلمي- وهو مسؤوليتها الاجتماعية تجاه قضايا المجتمع المختلفة والعمل على تنميته، على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ويحفل التراث البحثي بالعديد من الدراسات والأبحاث التي ناقشت ذلك البعد الاجتماعي والتنموي للمؤسسات الجامعية الخاصة انطلاقًا من مبدأ المسؤولية الاجتماعية؛ ومن تلك الدراسات -على سبيل المثال- دراسة صفاء علي ندا(٢٠٢٠)، والتي سلطت الضوء على طبيعة العلاقة التكاملية بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الجامعية وتحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات في ظل الثورة المعرفية؛ مُشيرة في ذلك إلى أن جامعة الإسكندرية نجحت في تحقيق التنمية المستدامة بمجتمعها المحيط، على مستوى تنمية الموارد البشرية، من خلال توفير قواعد البيانات العالمية، وتوفير الدورات التدريبية اللازمة.

وكذلك دراسة هالة عبد المنعم سليمان(٢٠١٨)، فقد أكدت على وجود علاقة ارتباطية بين المسؤولية الاجتماعية وتحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الجامعية، بما ينعكس على تنمية المجتمع وتطوره في النهاية -باعتبار الجامعة أحد مصادر خلق رأس المال المعرفي والبشري، وهما أحد ركائز التنمية المستدامة -وذلك بالتطبيق على جامعة تبوك بالمملكة العربية السعودية.

وقد أشارت نتائج الدراسة، إلى أن تحقيق جامعة تبوك لمسؤوليتها الاجتماعية جاء متوسطًا على جميع المستويات، من حيث الاهتمام بالمورد البشري (الطلاب والعاملين بالجامعة)، والمشاركة في دعم وتنفيذ خطط التنمية المستدامة.

وعلى نفس المنوال، ناقشت دراسة كل من غادة محمد عبد السلام(٢٠١٧)، سعيد عبد نافع(٢٠١٦)، أهمية إدارة المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة الجامعية، من خلال عمليات التخطيط الإستراتيجي والتسويق الاجتماعي والقيادة الأخلاقية، ودورها في تنمية رأس المال البشري الذي يساهم بدوره في نجاح أداء المؤسسة الجامعية لمسؤوليتها تجاه المجتمع الخارجي والمساهمة في تنميته.

ومن هذا المنطلق؛ يمكن النظر إلى الدور التنموي للمؤسسة الجامعية الخاصة، باعتباره التزام الجامعات الخاصة بدورها الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة -بما تشغله من مكانة اجتماعية تجعلها شريكًا أساسيًّا في المجتمع- باعتبارها جزءًا من قطاع الأعمال الخاص من ناحية، وأحد المؤسسات المجتمعية داخل النسق أو النظام التعليمي من ناحية أخرى؛ والذي يتجسد في إستراتيجياتها ورؤيتها وممارساتها العملية، وتوظيفها في خدمة المجتمع وقضاياه، وذلك في ضوء جانبين أساسيين:

الأول: تمثل الجامعات الخاصة صورة من صور الاستثمار الخاص، الذي يساهم في دعم وتنمية قطاع التعليم العالي، بما يقدمه من خدمات تغطي البعد الاقتصادي متمثلًا في المشاركة في الاستثمار المحلي، البعد القانوني من حيث الالتزام بالقوانين والتشريعات المتعلقة بقطاع التعليم، البعد الخيري المتمثل في المنح الدراسية والجانب الطوعي الذي تخدم من خلاله المجتمع المحلي المحيط، البعد

الأخلاقي من خلال بناء جيل واعٍ من الشباب يتسم بالإبداع والابتكار ويمتلك العلم والمعرفة باعتبارهم أساس تحقيق التنمية المستدامة.

الثاني: أن الاستثمار في الموارد البشرية من جانب الجامعات الخاصة، يعد أحد الأركان الأساسية في السياسة التنموية الحالية، التي تتخذ من تنمية الإنسان هدفًا ووسيلة في الوقت ذاته.

سابعًا- التعليم الجامعي الخاص وسياسات الدولة المصرية التنموية حتى عام 2030.

يقدم هذا المحور رؤية تحليلية للعلاقة بين قطاع التعليم الجامعي الخاص في مصر وخطط التنمية المستدامة ٢٠٣٠، ويأتي ذلك في ضوء ثلاثة جوانب أساسية، يستعرض الجانب الأول واقع التعليم الجامعي الخاص في المجتمع المصري، مع الإشارة إلى الأهمية الإستراتيجية لقطاع التعليم العالي، وأبرز التحديات التي يواجهها، وبدايات نشأة الجامعات الخاصة في مصر والتطورات التي شهدتها؛ ويُحدد الجانب الثاني وضع التعليم الجامعي الخاص على أجندات التنمية المستدامة ٢٠٣٠ للدولة المصرية، وذلك في ضوء التشريعات والقوانين، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، والسياسات والإستراتيجيات الوطنية؛ في حين يتناول الجانب الثالث المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الجامعية الخاصة ودورها المحوري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، في ضوء مبدأ التشاركية، من خلال وظائفها الثلاثة الأساسية التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع. وهو ما نعرض له على النحو التالي:

واقع التعليم الجامعي الخاص في المجتمع المصري:

في ظل ما يشهده المجتمع العالمي اليوم من تحولات كبرى، يفرضها عصر المعرفة والاقتصاد المعرفي، والسياسات التنموية الدولية المتجهة نحو الاستدامة بمفهومها الشامل؛ التي تعتمد -من ضمن مرتكزاتها- على توليد ونشر واستثمار المعرفة من خلال الاستثمار في رأس المال البشري والفكري، لتحسين مستوى ونوعية الحياة للأفراد. فقد تحولت المعرفة إلى أحد أهم مدخلات النظم الإنتاجية والخدمية والنشاط الإنساني بوجه عام؛ وهو ما انعكس بدوره على سوق العمل وطبيعة وشكل الوظائف، وطريقة أداء الأفراد لأعمالهم بشكل يعتمد على المهارات وامتلاك المعرفة والقدرة على توظيفها (حجازي عبد الحميد وآخرون، ٢٠٢٢: ٣٥)، الأمر الذي فرض على المجتمعات ضرورة توفير بُنى تحتية متطورة، وتوجهات استثمارية تولي اهتمامًا كبيرًا بالتعليم، والبحث العلمي والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (علاء زهران وآخرون، ٢٠١٧: ١-٢)؛ والذي يتم من خلال الاستثمار في رأس المال البشري والفكري، والعمل على تكوين وبناء القدرات البشرية عن طريق الاهتمام بالتعليم والتدريب.

وهنا يظهر دور المؤسسات الجامعية بصفة عامة، والجامعات الخاصة على وجه الخصوص في الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك بما تملكه من طاقات بحثية وإنتاجية؛ فتضطلع المؤسسات الجامعية بدور هام في تكوين وبناء أفراد تمتلك من القدرات والمهارات ما يؤهلها للتعامل مع المستحدثات العالمية، واستثمار مخرجات البحث العلمي، ودعم الأبحاث العلمية والتطبيقية، وتوظيفها

لإيجاد حلول عملية قابلة للتنفيذ للمشكلات والقضايا المجتمعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة (هالة حسن الجزار، ٢٠١٧: ١٥٣).

فلم يعد يقتصر دور مؤسسات التعليم العالي الخاصة على تقديم المعرفة وصنعها ونقلها، والبحث والتجديد فحسب، بل باتت إحدى القوى الموجهة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة بشكل عام، وذلك وفق فلسفة اجتماعية تسعى لتلبية حاجات المجتمع على مختلف الأصعدة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والبيئية، والثقافية؛ وقد وضع هذا التغيير في الدور الاجتماعي للمؤسسات الجامعية الجامعات الخاصة في قلب الأحداث الاجتماعية وجعلها تقود التغيير وتوجه عملية التنمية المستدامة (المرجع السابق: ١٦٦).

ومن ثم؛ فقد فرضت سمات العصر الحالي على منظومة التعليم العالي العام والخاص على السواء ضرورة الانتقال من الجزء إلى الكل، ومن محاولة الإجابة عن تساؤلات تتعلق بكيفية الحصول على المزيد من التقدم العلمي والمزيد من التكنولوجيا، لتحقيق حياة أكثر رفاهية للأفراد، إلى البحث عن إجابات لتساؤلات أكثر عمقًا تتعلق بفهم أعمق للحياة، وكيفية الوصول إلى تنمية عادلة ومستدامة، عن طريق الإسهام في بناء مجتمعات بشرية مستدامة، تحافظ على كوكب الأرض من أجل الأجيال القادمة، والحفاظ على المنظومة الحيوية من خلال البعد عن تدريس العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية بشكل مجتزأ ومنفصل، بما يؤدي في النهاية إلى بناء معرفة علمية وإنسانية متكاملة تُحقق فهمًا أعمق وأكثر استدامة للحياة والبيئة (محسن توفيق، ٢٠١٧:٢٥)؛ وهذا النهج التنموي القائم على التفاعل والربط بين التنمية والتعليم والبحث العلمي والابتكار، هو ما اعتمدته العديد من دول العالم المتقدم في سياساتها وخططها التنموية، وهو ما نقرأه على سبيل المثال في تجربة دولة الصين، التشيك، كندا، ماليزيا، السويد، وغيرها (مها الشال، محمد رمضان، ٢٠٢١: ١٣-٢٠).

وفي ضوء ما يعاني منه قطاع التعليم العالي في المجتمع المصري من تحديات وأزمات تحول دون أدائه دوره التعليمي والبحثي والتنموي[1]، من أبرزها زيادة الطاقة الاستيعابية للتعليم العالي مقارنة بضعف التمويل المخصص له، بما انعكس على تدني مستوى الجودة، وزيادة معدلات البطالة الهيكلية بين خريجي التعليم العالي في مصر؛ نتيجة للفجوة الكبيرة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل الحالي (مروة محمد بلتاجي، ٢٠١٥: ١٧)، فقد احتلت مصر وفقًا لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي عن مؤشر التنافسية العالمي لعام ٢٠١٥-٢٠١٦ في مجال التعليم المرتبة قبل الأخيرة من بين

(١) يمكن تلمس آثار تلك التحديات في التصنيفات العالمية للجامعات، حيث نلحظ تأخر ترتيب الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية مقارنة بنظرائها من دول العالم المختلفة- هذا على الرغم من الزيادة الملحوظة في عدد الجامعات المصرية التي يتم إدراجها ضمن التصنيفات، فضلًا عن التقدم الذي يتم إحرازه في الترتيب مع مرور الوقت- فوفقًا لترتيب الجامعات في عام ٢٠٢٣ وفقًا لنظام QS العالمي، احتلت جامعة القاهرة المركز ٣٧١، فيما جاءت الجامعة الأمريكية بالقاهرة بالمركز ٤١٥، في حين حققت جامعة عين شمس المركز ١٢٠١-١٤٠٠، وذلك من أصل ١٥٠٠ جامعة حول العالم. للمزيد راجع: https://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings/2024
تم الاطلاع عليه في: ١٩-٧-٢٠٢٣, ٣:٢٣ AM.

١٤٠ دولة حول العالم (هالة حسن الجزار، مرجع سابق: ١٦٥). هذا فضلًا عن انفصال مراكز البحث العلمي عن المجتمع واحتياجاته وقطاعاته الإنتاجية، إلى جانب ضعف التمويل المخصص له، وعدم التخطيط داخل الجامعات لمجالات البحث العلمي المطلوبة (صفاء إبراهيم، ٢٠١٤: ١٢٤).

تأتي المؤسسات الجامعية الخاصة في هذا الصدد، كأحد الآليات الهامة في مواجهة تلك التحديات، باعتبارها مكونًا أساسيًّا داخل قطاع التعليم العالي في مصر؛ والتي تتميز بكونها تخضع لتحكم وتوجهات قوى السوق والشركات الخاصة، من حيث تحديد مجالات التدريس والبحث، وطبيعة الطلاب الذين تستهدفهم من أجل ضمان الجودة؛ كما تمثل الرسوم الدراسية بها مصدرًا رئيسيًا في التمويل، هذا إلى جانب الاهتمام الكبير بالتكنولوجيا والبعد الدولي في سياساتها التعليمية، إلى جانب الأبحاث المتخصصة التي تحصل من خلالها على براءات الاختراع تمثل مصدرًا آخر لها لتحقيق الربح المادي (نادية يوسف وآخرون، ٢٠١٨: ١٧٧).

وقد بدأ التوسع والتوجه نحو مؤسسات التعليم العالي الأجنبية والخاصة منذ عقد التسعينات، فقد أقرت الحكومة المصرية قانونًا يسمح بتأسيس الجامعات الخاصة الهادفة للربح منذ عام ١٩٩٢، وفي عام ١٩٩٦ تم منح موافقات على تشغيل أربع جامعات خاصة -بخلاف الجامعة الأمريكية التي تأسست عام ١٩١٩ كأول جامعة خاصة في مصر-(محرم الحداد وآخرون، ٢٠١٧: ١٠)، وبمرور الوقت تزايدت أعداد الجامعات الخاصة في مصر حتى وصلت- وفقًا لأحدث الإحصائيات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠٢١/٢٠٢٢- إلى ٣٧ جامعة، تضم ٢٦٢ كلية؛ وتستحوذ التخصصات العملية فيها على النصيب الأكبر- انظر شكل رقم (١-٥)- حيث بلغ عددها ١٨٩ كلية عملية، مقابل ٧٣ كلية نظرية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء» النشرة السنوية»، ٢٠٢٢: ٢٠).

شكل (١-٥): توزيع التخصصات بالجامعات الخاصة وفقًا للكليات

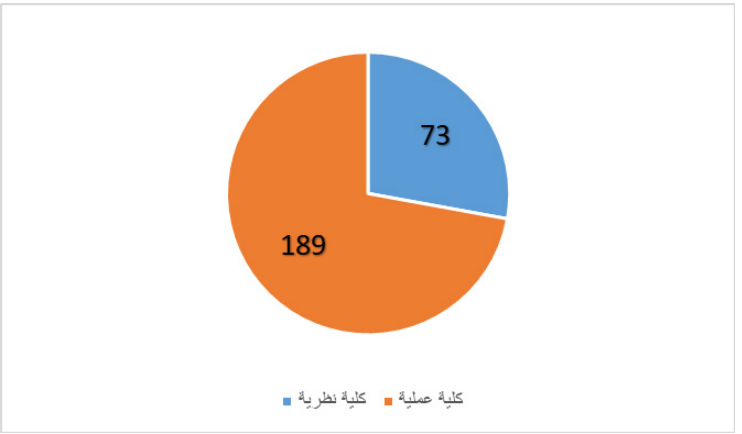

المصدر: إعداد الباحثة وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء» النشرة السنوية»٢٠٢١-٢٠٢٢، نوفمبر ٢٠٢٢.

كما بلغ إجمالي الطلاب المقبولين بها ٥٣٥٨٤ طالبًا بنسبة ٥٣,٩٪ للذكور، و٤٦,١٪ للإناث؛ وبلغ إجمالي أعداد الطلاب المقيدين نحو ٢٢٨٩١١ طالبًا، ويمثلون نحو ٦,٥٪ من إجمالي طلاب التعليم العالي في مصر. وفيما يتعلق بأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، فقد بلغ إجمالي عددهم نحو ١٤٥٠٠ عضو، منهم ٦٢١٢ عضو هيئة تدريس بنسبة ٤٢,٨٪، مقابل عدد ٨٢٨٨ عضوًا معاونًا بنسبة ٥٧,٢٪، وذلك بمتوسط ١٦ طالبًا لكل عضو هيئة تدريس ومعاون بالجامعات الخاصة (المرجع السابق: ٢٠). ويوضح الجدول التالي تطور إجمالي أعداد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات الخاصة، مقارنة بمؤسسات التعليم العالي الأخرى خلال عامي (٢٠٢٠/٢٠٢١، ٢٠٢١/٢٠٢٢).

جدول رقم (١-٥): إجمالي أعداد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات الخاصة، مقارنة بمؤسسات التعليم العالي الأخرى خلال عامي (٢٠٢٠/٢٠٢١، ٢٠٢١/٢٠٢٢).

statement / البيان educational institutions / المؤسسات التعليمية	اعضاء هيئة التدريس / Total faculty members	الطلاب المقيدون / Enrolled			الطلاب المقبولين / accepted	السنة / year	البيان / المؤسسات التعليمية
		total / الاجمالي	arrivals / والوافدون	egyptian / مصريون			
Total	129034	3424174	62348	3361826	897173	2020 / 2021	الاجمالي
	136974	3495065	69021	3406695	877527	2021 / 2022	
public Universities and Al Azhar University	102695	2459025	53483	2405542	602914	2020 / 2021	الجامعات الحكومية والازهر
	106932	2449579	61305	2388274	541784	2021 / 2022	
Private Universities	12396	221727	5739	215988	49570	2020 / 2021	الجامعات الخاصة
	14500	228911	5444	223467	53584	2021 / 2022	
Private Higher Institutes	8925	516879	1827	515052	147930	2020 / 2021	المعاهد العليا الخاصة
	9069	571190	1700	569490	177705	2021 / 2022	
Academies	2206	31846	1058	30788	10220	2020 / 2021	الاكاديميات
	3653	38152	392	18411	9923	2021 / 2022	
Above-intermediate Technical Institutes (public/private)	2487	170887	216	170671	77143	2020 / 2021	المعاهد الفنية فوق المتوسطة (حكومي / خاص)
	2458	181420	155	181265	84854	2021 / 2022	
Various institutes	325	23810	25	23785	9396	2020 / 2021	المعاهد المتنوعة
	362	25813	25	25788	9677	2021 / 2022	

المصدر: «الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية» الطلاب المقيدون- أعضاء هيئة التدريس للتعليم العالي(٢٠٢١/٢٠٢٢)، مرجع رقم ٧١-١٢٣١٢-٢٠٢٢، ٢٠٢٢، ص٢٥.

ووفقًا للبيانات الواردة بالنشرة السنوية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، يمكن أن نلحظ تطور ملحوظ في أعداد كل الطلاب المقيدين، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات الخاصة في الفترة من ٢٠١٧ حتى ٢٠٢٢، وهو ما نوضحه من خلال الشكلين (٢-٥)، (٣-٥) على النحو التالي:

شكل رقم(٢-٥): تطور إجمالي أعداد الطلاب المقيدين بالجامعات الخاصة في الفترة من ٢٠١٧ حتى ٢٠٢٢

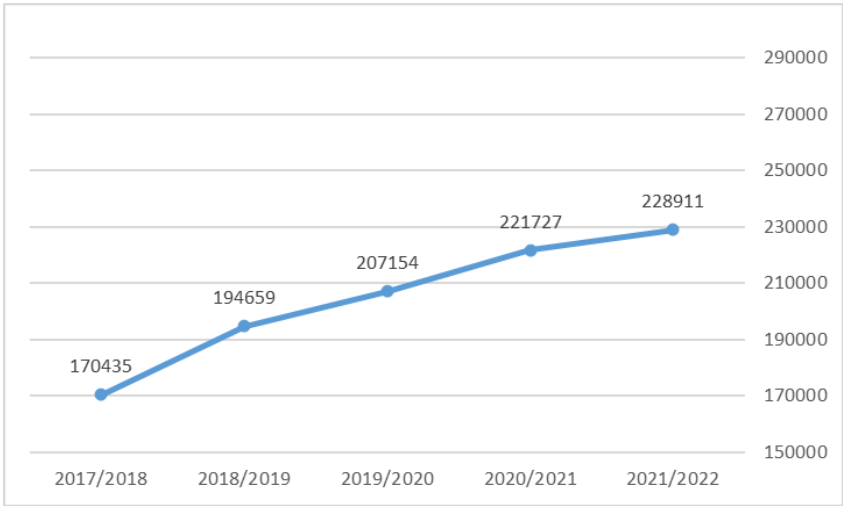

المصدر: إعداد الباحثة وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء «النشرة السنوية» ٢٠٢١-٢٠٢٢، نوفمبر ٢٠٢٢.

شكل رقم(٣-٥): تطور إجمالي أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات الخاصة في الفترة من ٢٠١٧ حتى ٢٠٢٢

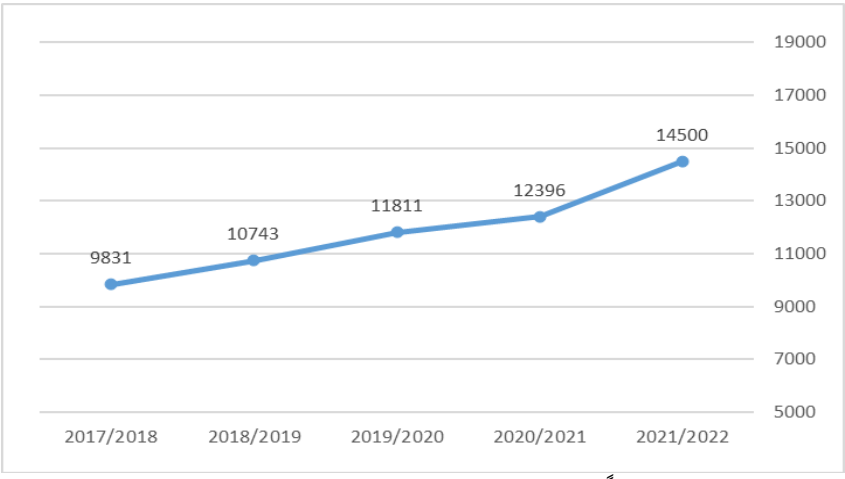

المصدر: إعداد الباحثة وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء «النشرة السنوية» ٢٠٢١-٢٠٢٢، نوفمبر ٢٠٢٢.

وعلى الرغم من أن التوجه نحو المؤسسات الجامعية الخاصة، جاء كأحد الآليات للتغلب على بعض مشكلات التعليم العالي في مصر من ناحية، فضلًا عن اهتمام الجامعات الخاصة بربط برامجها التعليمية وبحوثها العلمية بقضايا المجتمع واحتياجات سوق العمل، كأحد آليات تحقيق التنمية المستدامة من ناحية أخرى؛ فالمغالاة والإفراط في الاهتمام والارتباط باتجاهات السوق والمنافسة فقط في ظل عصر المعرفة قد يمثل أحد السلبيات أو المشكلات التي ترتبط بقطاع التعليم الجامعي الخاص، من حيث توجيه الاهتمام بالمجالات العملية والتقنية فقط مع عدم الاهتمام بالمجالات النظرية الأخرى مثل العلوم الإنسانية والاجتماعية بالرغم من أهميتها، باعتبارها فضاء وحاضنة للإبداع والابتكار الخلاق.

وهو ما أُشيرَ إليه سابقًا، من حيث سيطرة التخصصات والمجالات العملية على النصيب الأكبر من البرامج الأكاديمية والبحوث العلمية بالجامعات الخاصة، نتيجة لسيطرة عصر المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المجتمع العالمي، وهو ما يعكس تحكم وسيطرة سوق العمل العالمي على التوجهات التعليمية للمؤسسات الجامعية (هالة حسن الجزار، مرجع سابق: ١٦٨).

ومن ثم فإنه يتحتم على المؤسسات الجامعية عامة، والجامعات الخاصة على وجه الخصوص تحقيق التوازن في الاهتمام بين احتياجات المجتمع في القطاعات المختلفة المادية والاجتماعية، لما لها من دور ومسؤولية اجتماعية في قيادة المجتمع، وتحديد توجهاته، وتنظيم قيمه العليا بما تمتلكه من كوادر بشرية تمثل رأس مالٍ بشريًا وفكريًا للمجتمع، فإن اقتصار الجامعات الخاصة على الاهتمام باحتياجات المجتمع المادية والاقتصادية فقط، قد يؤدي إلى تراجع الوظيفة الثقافية والتنويرية للمؤسسة الجامعية (المرجع السابق: ١٦٨).

كما تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن التوسع في المؤسسات الجامعية ذات الطابع الدولي-كأحد صور التعليم الجامعي الخاص- على الرغم من أهميتها باعتبارها منفذًا للتنوع التعليمي في مصر، وتساعد الشباب على الارتباط بالمجتمع وسوق العمل الدولي ومتطلباته؛ فإنها -في حالة ضعف الإشراف الحكومي عليها- قد تمثل تهديدًا للهوية الوطنية من حيث نشر قيم ثقافية مخالفة للمجتمع المصري وهويته الدينية والأخلاقية (صفاء إبراهيم، مرجع سابق: ١٧٦).

وضع التعليم الجامعي الخاص على أجندات التنمية المستدامة 2030:

أظهرت مؤشرات الأداء العامة وفقًا لتقرير التنمية المستدامة العالمي لعام ٢٠٢٢، أن مصر احتلت المركز (٨٧) على مستوى دول العالم، بدرجة(٦٨,٧) في تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر؛ وفيما يتعلق بالهدف الرابع «التعليم الجيد»، فعلى الرغم من وجود تحديات كبيرة وملموسة بمنظومة التعليم في مصر بقطاعاته المختلفة، استطاعت أن تحقق زيادة معتدلة وفقًا لمؤشرات الأداء ٢٠٢٢ الخاصة بالتعليم الجيد.[2]

(٢) للمزيد راجع:

تضع الدولة المصرية التعليم الجامعي بصفة عامة، والتعليم الجامعي الخاص على وجه الخصوص في مقدمة أولوياتها الوطنية، وذلك ضمن جهودها المتواصلة للاهتمام بقطاع التعليم كهدف استراتيجي من أهداف التنمية المستدامة؛ ويتجلى هذا الاهتمام على عدة مستويات نعرضها كالتالي:

التشريعات والقوانين:

نص الدستور المصري في مادته(٢١) على أن «تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية، وتوفير التعليم الجامعي وفقًا لمعايير الجودة العالمية، وتعمل على تطوير التعليم الجامعي وتكفل مجانيته في جامعات الدولة ومعاهدها وفقًا للقانون... وتعمل الدولة على تشجيع إنشاء الجامعات الأهلية التي لا تستهدف الربح، وتلتزم الدولة بضمان جودة التعليم في الجامعات الخاصة والأهلية والتزامها بمعايير الجودة العالمية، وإعداد كوادرها من أعضاء هيئات التدريس والباحثين، وتخصيص نسبة كافية من عوائدها لتطوير العملية التعليمية والبحثية (دستور جمهورية مصر العربية،٢٠١٩: ١٣).

فضلًا عما تم النص عليه فيما يتعلق بالبحث العلمي في المادة(٢٣) أن «تكفل الدولة حرية البحث العلمي وتشجيع مؤسساته، باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية، وبناء اقتصاد المعرفة، وترعى الباحثين والمخترعين، وتخصص له نسبة من الإنفاق الحكومي لا تقل عن ١٪ من الناتج القومي الإجمالي، وتتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية... كما تكفل الدولة سبل المساهمة الفعالة للقطاعين الخاص والأهلي وإسهام المصريين في الخارج في نهضة البحث العلمي» (المرجع السابق: ١٤).

المعاهدات والاتفاقيات الدولية:

فقد انضمت الدولة المصرية للعديد من المعاهدات الدولية التي استهدفت ترسيخ مبدأ الحق في التعليم العالي، ومن أبرزها على سبيل المثال لا الحصر «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» الصادر عام ١٩٤٨، والذي أكد في مادته (٢٦) على ضرورة أن يكون التعليم العالي متاحًا للجميع تبعًا لكفاءتهم، وأن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وأن يُعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم وجميع الفئات. ومن بعده «العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية» الصادر عام ١٩٦٦، والذي نص في مادته (١٣) على «جعل التعليم العالي متاحًا للجميع على قدم المساواة، تبعًا للكفاءة بجميع الوسائل المناسبة ولا

Sachs, Jeffrey D. and Others, Sustainable Development Report 2022: From Crisis to Sustainable Development: the SDGs as Roadmap to 2030 and Beyond,» Includes the SDG Index and Dashboards», Cambridge University Press, United Kingdom, 2022,1525-.

-راجع أيضًا: تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية للعام ٢٠٢٢، شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة(SDSN)، أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية (AGDA)، مدرسة محمد بن راشد للإدارة الحكومية(MBRSG)، ٢٠٢٢.

سيَّما بالأخذ تدريجيًا بمجانية التعليم» (مجلس الوزراء، ٢٠٢٢: ١٢).

وإعلان عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤) الصادر عام ٢٠٠٢، والذي نص على إدماج مبادئ التنمية المستدامة والممارسات المتعلقة بها في جميع جوانب عمليات التعليم والتعلم بقطاع التعليم بشكل عام، والتعليم العالي على وجه الخصوص (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة» اليونسكو»، ٢٠١٧: ٥).

وأخيرًا؛ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التي أصدرتها الأمم المتحدة عام ٢٠١٥ تحت شعار «تحويل عالمنا»، باعتبارها أجندة للتنمية الدولية تسعى من خلالها إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحديد مجموعة من الأهداف المتكاملة SDGs التي تتضمن كافة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستوى العالم، وتمثلت تلك الأهداف في ١٧ هدف. وقد أفردت الاستراتيجية للتعليم كهدف استراتيجي هدفًا خاص به، تمثل في الهدف الرابع تحت عنوان «التعليم الجيد»- تضمن عشرة أهداف فرعية- والذي يهدف إلى ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع بقطاعات التعليم المختلفة؛ التعليم الأساسي (قبل الجامعي) والتعليم العالي العام والخاص (تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ٢٠١٥: ٢٢-٢٣). وفي عام ٢٠١٨ تم إعلان يوم ٢٤ من يناير كل عام باعتباره اليوم الدولي للتعليم، تأكيدًا على دوره المحوري في بناء المجتمعات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

السياسات والاستراتيجيات الوطنية:

شرعت الحكومة المصرية عام ٢٠١٥ في وضع استراتيجية وطنية خاصة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر حتى عام ٢٠٣٠، جاءت بعنوان «استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠»، كاستجابة وتصديق على خطة التنمية المستدامة الدولية لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدتها الأمم المتحدة في سبتمبر عام ٢٠١٥.

وقد ركزت الحكومة المصرية في رؤيتها على الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية المستدامة، متمثلة في البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وقد أفردت لقطاع التعليم العالي-بما يشمله من مؤسسات جامعية حكومية وخاصة- إلى جانب منظومة البحث العلمي محورين منفصلين بالخطة؛ فقد جاء التعليم العالي ضمن محور التعليم والتدريب الذي اندرج تحت البعد الاجتماعي بالخطة، كما جاء الاهتمام بمنظومة البحث العلمي ضمن المحور الثالث الخاص بالمعرفة والابتكار والبحث العلمي، والذي اندرج تحت البعد الاقتصادي بالخطة.

وفيما يتعلق بقطاع التعليم العالي، فقد تم وضع الرؤية الإستراتيجية العامة الخاصة به بالخطة في ضوء «جانبي العرض والطلب وتفعيل نظم الحوكمة، وتعزيز دورها في التخطيط والمتابعة والتنفيذ؛ فزيادة الطلب على خدمات التعليم العالي تستلزم أن يكون التعليم مرغوبًا فيه نتيجة لوجود

قيمة مضافة حقيقية وواضحة من العملية التعليمية من خلال توفير تعليم يتصف بالجودة العالية على مستوى أعضاء هيئة التدريس والمناهج ومسايرة نظم التعليم والتعلم للمعايير العالمية مما يزيد من تنافسية التعليم. أما جانب العرض فيتطرق إلى توفير التعليم العالي لجميع الطلاب دون تمييز، شاملًا الإناث والذكور، والريف والحضر، أخذًا في الاعتبار التوزيع الجغرافي، ذلك إلى جانب مبدأ الحوكمة الذي يضمن وضوح دور الوزارة والهيئات المختلفة في التخطيط والمتابعة والتنفيذ دون تضارب في المصالح، وقد تم ترجمة تلك الرؤية إلى ثلاث أهداف استراتيجية رئيسة تحتوي على أهداف فرعية تحدد التوجه الإستراتيجي للتعليم العالي في مصر حتى عام ٢٠٣٠، والتي نعرضها من خلال جدول رقم (٢-٥) (استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر٢٠٣٠، ٢٠١٥: ١٦٠).

جدول رقم(٢-٥): الأهداف الإستراتيجية للتعليم العالي في مصر حتى عام ٢٠٣٠

الهدف	الوصف
تحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية	- تفعيل قواعد الاعتماد والجودة المسايرة للمعايير العالمية - تمكين المتعلم من متطلبات ومهارات القرن الحادي والعشرين - دعم وتطوير قدرات هيئة التدريس والقيادات - تطوير البرامج الأكاديمية والارتقاء بأساليب التعليم والتعلم وأنماط التقويم مع الابتكار والتنوع في ذلك - تطوير البنية التنظيمية للوزارة ومؤسسات التعليم العالي بما يحقق المرونة والاستجابة وجودة التعليم - التوصل إلى الصيغ التكنولوجية الأكثر فعالية في عرض المعرفة المستهدفة والبحث العلمي وتداولها بين الطلاب والمعلمين ومن يرغب من أبناء المجتمع
إتاحة التعليم للجميع دون تمييز	زيادة فرص الإتاحة بمؤسسات التعليم العالي تطوير سياسات ونظم القبول بالمؤسسات التعليمية
تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم	تحسين الدرجة التنافسية في تقارير التعليم العالمية تفعيل العلاقة الديناميكية بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل

المصدر: إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٥.

ولتحقيق تلك الأهداف، تم وضع عدد من البرامج التطبيقية التي تستهدف تطوير قطاع التعليم العالي في مصر حتى عام ٢٠٣٠، والتي يظهر فيها دور القطاع الجامعي الخاص بشكل مؤثر

وواضح ضمن آليات التنفيذ؛ وقد انقسمت تلك البرامج إلى محورين أساسيين؛ ارتبط المحور الأول بآليات التنفيذ واشتمل على ثلاث برامج أساسية، تمثلت في: التوسع في إنشاء مؤسسات للتعليم العالي بالمشاركة مع القطاع الأهلي والخاص، وبناء كوادر تدريسية متميزة بالمؤسسات الجامعية، وتحسين الجودة بمؤسسات التعليم العالي. وجاء المحور الثاني من البرامج لمعالجة قضايا مختلفة ترتبط بقطاع التعليم العالي في مصر وضم خمسة برامج أساسية، تمثلت في: تفعيل دور مراكز البحوث بمؤسسات التعليم العالي، ربط الخريجين بمؤسسات التوظيف داخل سوق العمل محليًا وإقليميًا ودوليًا، تطبيق نظام معادلات الشهادات المصرية والاعتراف بالشهادات العليا(التدويل)، تطوير المناهج استنادًا إلى الإطار القومي للمؤهلات، وأخيرًا تحديث نظم القبول بمؤسسات التعليم العالي (المرجع السابق: ١٦٥-١٦٨).

أما عن منظومة البحث العلمي فقد جاءت الرؤية الإستراتيجية العامة الخاصة به كالتالي «أن تكون مصر-بحلول عام ٢٠٣٠- مجتمعًا مبدعًا ومبتكرًا ومنتجًا للعلوم والتكنولوجيا والمعارف، ويتميز بوجود نظام متكامل يضمن القيمة التنموية للابتكار والمعرفة، ويربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأهداف والتحديات الوطنية»؛ وقد تم ترجمة تلك الرؤية إلى ثلاثة أهداف رئيسة قابلة للقياس، تسعى الدولة إلى تحقيقها خلال الخمسة عشر عامًا القادمة، نعرضها من خلال الجدول التالي:(المرجع السابق: ٨٨-٨٩).

جدول رقم(٣-٥): الأهداف الاستراتيجية للبحث العلمي والمعرفة والابتكار في مصر حتى عام ٢٠٣٠

الهدف	الوصف
تهيئة بيئة محفزة لتوطين وإنتاج المعرفة.	تعظيم الإنتاج المعرفي من خلال تهيئة البيئة التشريعية والاستثمارية والتمويلية وتوفير البنية الأساسية.
تفعيل وتطوير نظام وطني متكامل للابتكار.	رفع كفاءة إنتاج الابتكار من خلال تشجيع الإنتاج الإبداعي وزيادة الروابط بين الابتكار والاحتياجات التنموية وتطوير التعليم الأساسي والتعليم العالي والبحث والتطوير.
ربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأولويات.	تحديد الأولويات والتحديات القطاعية وكيفية مواجهتها من خلال العمل على زيادة المنتج المعرفي للقطاعات ذات الأولوية واستهداف رفع المكون المحلي.

المصدر: إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٥.

وفي ضوء تلك الأهداف، وضعت الحكومة المصرية مجموعة من البرامج لتطوير منظومة المعرفة والابتكار والبحث العلمي حتى عام ٢٠٣٠، والتي ظهر خلالها أيضًا دور القطاع الخاص كمحرك رئيس في تنفيذ تلك البرامج؛ التي انقسمت إلى قسمين؛ تمثل القسم الأول في برامج خاصة بالتشريعات والحوكمة، وتضمن برنامجين أساسيين هما: مراجعة وتطوير القوانين والتشريعات ذات الصلة بتمكين المعرفة والابتكار، وتطوير وإعادة هيكلة منظومة المعرفة والابتكار؛ في حين اشتمل القسم الثاني على برامج داعمة لتحقيق الرؤية والأهداف الإستراتيجية، وتمثلت في ثلاثة برامج أساسية هي: برنامج شامل لغرس ثقافة الابتكار والمعرفة في المجتمع، برنامج شامل لتحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار، برنامج لتفعيل الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص في دعم وتحفيز الابتكار (المرجع السابق: ٩٥-٩٦).

وعلى خلفية تلك الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، أطلقت الحكومة المصرية في سبتمبر عام ٢٠٢١ «الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان»، والتي حددت من خلالها عددًا من الأهداف المتعلقة بقطاع التعليم العالي العام والخاص ومنظومة البحث العلمي تسعى إلى تحقيقها، والتي تمثل أبرزها في: إتاحة التعليم العالي للجميع، وتحسين جودته، وتطوير مقرراته وبرامجه التعليمية القائمة وطرح برامج جديدة لتلبية احتياجات التطور التكنولوجي مثل تطبيق أنماط التعلم عن بعد، وتفعيل استخدام الوسائل التكنولوجية في التواصل بين الطلاب وهيئة التدريس؛ وكذلك إدماج مكون حقوق الإنسان وبرامجه ومنهجياته في مقررات التعليم العالي العام والخاص، هذا إلى جانب تطوير منظومة البحث العلمي، وتحديث منظومة التشريعات واللوائح المنظمة له، فقد أُصدِر قانون حوافز العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وقانون إنشاء هيئة تمويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وقانون إنشاء صندوق لرعاية المبتكرين والنوابغ، للإسهام في تحويل ابتكاراتهم إلى منتجات قابلة للتسويق والمنافسة؛ كما أطلقت الدولة برنامجًا لدعم شباب الباحثين والمبتكرين، وتشجيع البحث العلمي، وزيادة نسبة الأبحاث العلمية المصرية المنشورة في المجلات المفهرسة عالميًا (اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان» الأمانة الفنية»، ٢٠٢٢: ٢). [3]

وفي عام ٢٠١٥ أطلقت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي «استراتيجية الحكومة لتطوير التعليم العالي في مصر(٢٠١٥-٢٠٣٠)» لتطوير قطاع التعليم العالي العام والأهلي والخاص، إلى جانب منظومة البحث العلمي؛ وقد ارتكزت الإستراتيجية على أربعة محاور أساسية تمثلت في إتاحة التعليم العالي للجميع دون تمييز، وتحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية، وتحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم والعمل على جذب الجامعات الأجنبية المرموقة لإنشاء فروع

(٣) للمزيد راجع أيضًا: الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، جمهورية مصر العربية ٢٠٢١-٢٠٢٦، اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، جمهورية مصر العربية، ٢٠٢١، ص ص٣٨-٤٠.

لها في مصر؛ هذا إلى جانب تطوير منظومة البحث العلمي والابتكار، وتحفيز أعضاء هيئات التدريس على النشر العلمي، من خلال تشخيص وتحليل الوضع الراهن وتبني رؤية ورسالة واضحة للفترات القادم، فضلًا عن وضع خطط تنفيذية لتحقيق أهداف الاستراتيجية (إستراتيجية الحكومة لتطوير التعليم العالي في مصر ٢٠١٥-٢٠٣٠، ٢٠١٥: ٨٣-٨٥).

هذا فضلًا عن إصدار «الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار حتى عام ٢٠٣٠»، التي تستهدف إعداد قاعدة علمية وتكنولوجية فاعلة، ومنتجة للمعرفة، وقادرة على الابتكار، ذات مكانة دولية، تدفع الاقتصاد الوطني للتقدم المستمر بما يحقق التنمية المستدامة؛ فضلًا عن مضاعفة الإنتاج المعرفي، وتحسين جودته ورفع مردوده في التصدي للتحديات المجتمعية، وزيادة تنافسية الصناعة الوطنية (الإستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠٣٠، ٢٠١٩: ٢٠). ويتم ذلك في ضوء مسارين رئيسيين -يمثل كل منهما غاية إستراتيجية- يتمثل المسار الأول في تهيئة بيئة محفزة وداعمة للتميز والابتكار في البحث العلمي، بما يؤسس لتنمية مجتمعية شاملة وإنتاج معرفة جديدة تحقق ريادة دولية؛ ويستهدف المسار الثاني إنتاج المعرفة ونقل وتوطين التكنولوجيا للمساهمة في التنمية الاقتصادية والمجتمعية (المرجع السابق: ٥٧-٦٤). وتلعب مؤسسات التعليم الجامعي في هذا الصدد دورًا محوريًا ورئيسيًا لتحقيق تلك الأهداف الإستراتيجية، وهو ما نعرض له في الصفحات التالية.

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الجامعية الخاصة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

مع انتهاء حقبة «الأهداف الإنمائية للألفية MDGs» عام ٢٠١٥ -التي كانت تُلزم فقط الدول النامية والأقل نموًا من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة دون غيرها من دول العالم، فضلًا عن أن عبء تحقيقها كان يقع بشكل أساسي على حكومات تلك الدول -بدأت حقبة تنموية عالمية جديدة تمثلت في «أهداف التنمية المستدامة حتى عام SDGs 2030»، والتي ترتكز بشكل أساسي على مبدأ التشاركية، سواء على المستوى العالمي، فقد تمثل الهدف (١٧) من أهداف خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في «تعزيز الشراكة العالمية»، أو على المستوى المحلي متمثلًا في المشاركة المجتمعية والتكامل الفعال بين أدوار كل الأطراف الفاعلة في المجتمع لا سيَّما القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ فيُعزز التعاون والحوار بين القطاعين العام والخاص من تطوير فهم مشترك للفرص والتحديات والقيود، وبالتالي القدرة على تصميم سياسات أكثر واقعية، وارتباطًا بالاحتياجات الحقيقية من ناحية، وأكثر فعالية من حيث النتائج من ناحية أخرى (الأمم المتحدة، ٢٠١٩: ٥٥).

وهو ما التزمت به الدولة المصرية في إعداد إستراتيجيتها ورؤيتها الوطنية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، فقد تم إعدادها بمشاركة مجتمعية واسعة من الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة وشركاء

التنمية الأساسيين (المجتمع المدني والقطاع الخاص)، وقد تم التأكيد في ثناياها على أهمية مشاركة القطاع الخاص ودوره المحوري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهو ما ظهر بشكل واضح في طرح جميع البرامج التنموية بالإستراتيجية وآليات تنفيذها، فقد ظهر القطاع الخاص باعتباره محركًا أساسيًّا -انطلاقًا من مسئوليته الاجتماعية- لتنفيذ تلك البرامج وتحقيق التنمية المستدامة.

ويرتكز فهمنا وتحليلنا خلال البحث الحالي للدور المحوري للمؤسسات الجامعية الخاصة في الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة على بُعدين أساسيين، الأول: أن الجامعات الخاصة باعتبارها تنتمي إلى مؤسسات القطاع الخاص كشريك رئيس في المجتمع المصري، فإنه يُعوَّل عليها -انطلاقًا من مبدأ المسؤولية الاجتماعية- في تحقيق التنمية المستدامة، الثاني: أن الجامعات الخاصة كونها أحد مؤسسات المنظومة التعليمية في المجتمع المصري، فإنها تمثل ركيزة أساسية في تحقيق أحد الأهداف الرئيسية في خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، متمثلًا في الهدف (٤)» التعليم الجيد». وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

شكل رقم(٤-٥): العلاقة بين المؤسسات الجامعية الخاصة وأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠

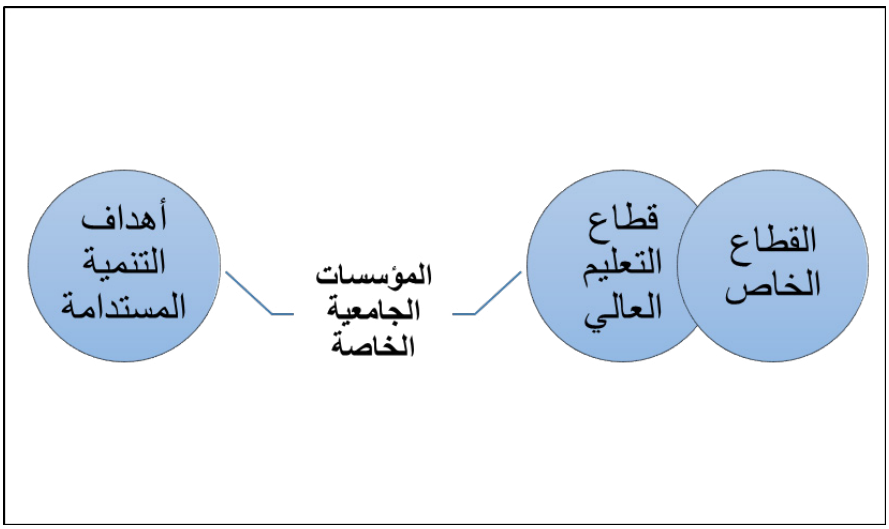

المصدر: إعداد الباحثة.

وفي ضوء تعدد وظائف المؤسسات الجامعية، وخروجها عن أدوارها التقليدية (التعليم والبحث العلمي)، واضطلاعها بدور ووظيفة ثالثة جديدة تتمثل في خدمة المجتمع، نتيجة التغيرات والتحولات السريعة التي يعايشها المجتمع العالمي وتطور الفكر التنموي وآليات تحقيقه؛ يمكن تحديد الدور الاجتماعي للمؤسسات الجامعية الخاصة- انطلاقًا من مفهوم المسؤولية الاجتماعية- في تحقيق أهداف

التنمية المستدامة في ضوء وظائفها الثلاثة على النحو التالي: (نعيمة محمد أحمد، ٢٠١٧: ٢٥٧-٢٥٩).

الدور التعليمي:

وتتحدد المسؤولية الاجتماعية للجامعات الخاصة في هذا الصدد، فيما تضعه من سياسات وإستراتيجيات علمية وتربوية من أجل إعداد وتأهيل أعداد من الخريجين بتخصصات متنوعة ومهارات متعددة، تُلبي الاحتياجات والمتطلبات المعاصرة لسوق العمل ومشروعات التطوير والتنمية، التي بدورها خلقت الحاجة وأوجدت الضرورة لإعداد كوادر علمية متخصصة في فروع المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتركيز على إكساب الطلاب مهارات التعامل مع مجتمع المعرفة.

فيُعد التعليم الجامعي «المتميز» التي تسعى الجامعات الخاصة أن توفره لطلابها، استثمارًا حقيقيًا وإستراتيجيًا لتنمية القوى البشرية الفاعلة والمؤثرة في المجتمع، والمحركة للتغيير الاجتماعي والتطوير الاقتصادي في الاقتصاد المبني على المعرفة.

البحث العلمي ودعم الإبداع والابتكار:

تساهم الجامعات الخاصة من خلال سياساتها المتعلقة بالبحث العلمي والإبداع والابتكار وربطه باحتياجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إلخ، في عملية التقدم العلمي الذي يمكن تطويعه لخدمة أهداف التنمية بشكل عام في مختلف قطاعاتها؛ فمن خلاله يمكن إيجاد الحلول للمشكلات المجتمعية في القطاعات المختلفة، فضلًا عن تحسين الأداء وزيادة الإنتاج والحصول على جودة عالية للمنتجات والخدمات.

خدمة المجتمع:

وهي الوظيفة الثالثة للجامعات الخاصة، وتعد من أهم الأدوار التي تضطلع بها -باعتبارها قطاعًا تعليميًّا من ناحية، وقطاعًا استثماريًّا خاصًّا من ناحية أخرى- فتعتبر خدمة المجتمع هي الوعاء الذي تصب فيه جميع أنشطة وبرامج التعليم والمنظومة البحثية بالجامعات الخاصة، إذ أصبح المجتمع وحاجاته ومشكلاته رافدًا أساسيًا من روافد العملية التعليمية في الجامعات الخاصة؛ كما أصبح ذلك شرطًا أساسيًا لنجاح الجامعة الخاصة -في ظل عملية التنافسية- في إثبات ذاتها على المستوى الاقتصادي وجذب الطلاب للتسجيل بها، فضلًا عن حيازتها لثقة أفراد المجتمع ومؤسساته، وارتباط رسالتها وأهدافها بالمجتمع المحيط بها. ومن ثم يكون المقياس الحقيقي لجودة التعليم بالجامعات الخاصة وفقًا لهذا المنظور مرتبطًا بقدرتها على حل مشكلات المجتمع وقضاياه.

ويظهر هذا الدور المجتمعي للمؤسسات الجامعية في الدول الصناعية الكبرى بشكل كبير وواضح، فيتم تخصيص أماكن في مؤسسات التعليم العالي لشركات ومؤسسات صناعية تتخذ من الجامعة مقرًا

لها لتعمل على دراسة المشكلات التي تواجهها قطاعات الإنتاج المختلفة وتعمل على تطورها، ومن ثم تقديم الحلول لها، ويُسمى هذا المقر «محطة العلوم»؛ وفي حالة تعذر انتقال الشركات الصناعية للجامعة، يمكن للجامعات الانتقال إليها، من خلال السماح لأعضاء هيئة التدريس بالعمل في الشركات لمدة مُحددة، الأمر الذي يجعلهم يتعرفون بصورة أفضل على احتياجات وأولويات الصناعة في الواقع وينقلونها إلى الجامعات، ويجعلونها نماذج بحثية علمية يُدرسونها لطلابهم بدلًا من الاقتصار على نظريات مجردة تؤدي مع الزمن إلى عزلة الجامعات عن مجتمعاتها (محرم الحداد وآخرون، مرجع سابق: ١٥٤).

ثامنًا- الاستخلاصات والنتائج:

خلص البحث إلى عدد من النتائج في ضوء أهدافه الأساسية، تمثلت في:

يتأسس مفهوم التنمية المستدامة بصفة أساسية على ضرورة تحقيق التوازن والتفاعل بين جوانب وأبعاد التنمية المختلفة الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية. فهو نمط تنموي يضمن استمرارية الحياة ويضمن للجيل القادم العيش الكريم والتوزيع العادل للموارد، وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية، ورفع مستوى التعليم والصحة والدخل؛ بما يُسهم في بناء مجتمع مستدام تستطيع فيه جميع الأجيال أن تحيا حياة كريمة.

يرتهن تحقيق التنمية المستدامة -وفقًا لتلك الرؤية الشمولية- بتوافر عناصر ومرتكزات أساسية، يأتي على رأسها عنصران أساسيان هما: العنصر البشري والمشاركة المجتمعية.

يمثل القطاع الخاص أحد أقطاب وشركاء التنمية الأساسيين، الذي يضطلع بدور حيوي وهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، انطلاقًا من مبـدأ المسؤولية الاجتماعية؛ من خلال توجيه أنشطته بما يتفق مع أهداف التنمية المستدامة بجوانبها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

أن المؤسسات الجامعية الخاصة تُعد مكونًا أساسيًّا داخل منظومة التعليم العالي في المجتمع المصري، كما شهدت ازديادًا وتوسعًا كبيرًا على مستوى منشآتها وأعداد طلابها وأعضاء هيئة التدريس بها

جاء اهتمام الدولة المصرية بالمؤسسات الجامعية الخاصة كجزء من جهودها المتواصلة للاهتمام بقطاع التعليم كهدف إستراتيجي ضمن أهداف التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠، وتجلى هذا الاهتمام على عدة مستويات تمثلت في التشريعات والقوانين المصرية وعلى رأسها الدستور المصري، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها الدولة المصرية، فضلًا عن السياسات والإستراتيجيات الوطنية التي وضعتها الحكومة المصرية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

يتحدد الدور التنموي للمؤسسة الجامعية الخاصة، في التزام الجامعات الخاصة بدورها الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة -بما تشغله من مكانة اجتماعية تجعلها شريكًا أساسيًّا في المجتمع- باعتبارها جزءًا من قطاع الأعمال الخاص من ناحية، وأحد المؤسسات المجتمعية داخل النسق أو النظام

التعليمي من ناحية أخرى؛ والذي يتجسد في إستراتيجياتها ورؤيتها وممارساتها العملية، وتوظيفها في خدمة المجتمع وقضاياه، وذلك في ضوء جانبين أساسيين:

الأول: تمثل الجامعات الخاصة صورة من صور الاستثمار الخاص، الذي يساهم في دعم وتنمية قطاع التعليم العالي، بما يقدمه من خدمات تغطي البعد الاقتصادي متمثلًا في المشاركة في الاستثمار المحلي، البعد القانوني من حيث الالتزام بالقوانين والتشريعات المتعلقة بقطاع التعليم، البعد الخيري المتمثل في المنح الدراسية والجانب الطوعي الذي تخدم من خلاله المجتمع المحلي المحيط، البعد الأخلاقي من خلال بناء جيل واعٍ من الشباب يتسم بالإبداع والابتكار ويمتلك العلم والمعرفة باعتبارهم أساس تحقيق التنمية المستدامة.

الثاني: أن الاستثمار في الموارد البشرية من جانب الجامعات الخاصة، يعد أحد الأركان الأساسية في السياسة التنموية الحالية، التي تتخذ من تنمية الإنسان هدفًا ووسيلة في الوقت ذاته.

المراجع

أولًا- المراجع العربية:

١- أحمد كمال، المسؤولية الاجتماعية لجمعيات رجال الأعمال المستثمرين: دراسة حالة على جمعيتي مستثمري مدينة السادس من أكتوبر ومستثمري العبور، في: المسؤولية الاجتماعية والمواطنة، المؤتمر السنوي الحادي عشر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٩.

٢- إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، القاهرة، ٢٠١٦.

٣- إستراتيجية الحكومة لتطوير التعليم العالي في مصر ٢٠١٥-٢٠٣٠ «مصر تستثمر في المستقبل»، وحدة التخطيط الإستراتيجي ودعم السياسات، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٥.

٤- الإستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠٣٠، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٩.

٥- الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، جمهورية مصر العربية ٢٠٢١-٢٠٢٦، اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، جمهورية مصر العربية، ٢٠٢١، ص ص٣٨-٤٠.

٦- الأمم المتحدة، دليل مرجعي حول خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أوكرانيا، نوفمبر ٢٠١٩.

٧- تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة السبعون، ٢١ أكتوبر ٢٠١٥.

٨- تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية للعام ٢٠٢٢، شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة (SDSN)، أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية (AGDA)، مدرسة محمد بن راشد للإدارة الحكومية (MBRSG)، ٢٠٢٢.

٩- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية «الطلاب المقيدون -أعضاء هيئة التدريس للتعليم العالي (٢٠٢١/٢٠٢٢)، مرجع رقم ٧١-١٢٣١٢-٢٠٢٢، جمهورية مصر العربية، نوفمبر ٢٠٢٢.

١٠- جون سكوت، جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، المجلد:٢، ترجمة: محمد الجوهري وآخرون، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١١.

١١- حجازي عبد الحميد وآخرون، تحليل هيكل القوى العاملة في الاقتصاد المصري في ظل الثورة الصناعية الرابعة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم(٣٣٥)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠٢٢.

١٢- دستور جمهورية مصر العربية، مجلس النواب-الأمانة العامة، ٢٠١٩.
١٣- سامية الساعاتي، نظرية الدور: عرض تحليلي وتصور مقترح، في: دراسات في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢.
١٤- سعيد عيد نافع، نحو رؤية إستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية للجامعات الخليجية، المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية، ع٨، معهد الملك سلمان للدراسات والخدمات الاستشارية، السعودية، ٢٠١٦.
١٥- شارل سيمور-سميث، موسوعة علم الإنسان «المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجية»، ترجمة: علياء شكري وآخرون، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٩.
١٦- صفاء إبراهيم، البحث العلمي ودوره في التنمية البشرية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠١٤.
١٧- صفاء علي ندا، المسؤولية الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة: دراسة وصفية مطبقة على جامعة الإسكندرية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ع٣٥، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس، مصر، ٢٠٢٠.
١٨- علاء زهران وآخرون، متطلبات التحول لاقتصاد قائم على المعرفة في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٧٧)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠١٧.
١٩- غادة محمد عبد السلام، إدارة المسؤولية الاجتماعية بالجامعات المصرية وتنمية رأس مالها البشري: دراسة تحليلية، مجلة الإدارة التربوية، س٤، ع١٣، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، مصر، ٢٠١٧.
٢٠- محرم الحداد وآخرون، تطوير منظومة التعليم العالي في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (رقم ٢٨٦)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠١٧.
٢١- محسن توفيق، نحو فلسفة جديدة للتعليم والتعلم، في: المؤتمر الدولي السنوي بعنوان: «نحو تعليم داعم للتنمية المستدامة في مصر»، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٦-٨ مايو ٢٠١٧.
٢٢- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية، تقارير معلوماتية، السنة الخامسة، ع ٥٧، مجلس الوزراء، القاهرة، ٢٠١١.
٢٣- مروة محمد بلتاجي، تمويل التعليم العالي في مصر: المشكلات والبدائل المقترحة، سلسلة أوراق بحثية، مج ١٦، ع ٣، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥.
٢٤- مصطفى كامل السيد، التنمية: تاريخها النظري، مجلة الديمقراطية، المجلد: ١٧، العدد: ٦٨، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٧.
٢٥- مها الشال، محمد رمضان، سياسات وآليات ربط مؤسسات البحث العلمي والابتكار بالصناعة

من أجل تعميق التصنيع في مصر، سلسلة أوراق مشروع «تعميق التصنيع المحلي في مصر»، رقم (١٠)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠٢١.

٢٦- نادية يوسف وآخرون، رؤية لأهداف التعليم الجامعي في ضوء تحديات المستقبل، مجلة العلوم التربوية، مج ٢٦، ع ٣، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة، ٢٠١٨، ص ص ١٨٤-١٥٨.

٢٧- نعيمة محمد أحمد، الدور التنموي للتعليم العالي في إطار عصر المعرفة: تصور مقترح، في: المؤتمر الدولي السنوي بعنوان «نحو تعليم داعم للتنمية المستدامة في مصر ٦-٨ مايو ٢٠١٧»، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠١٧.

٢٨- هالة حسن الجزار، التعليم العالي وسق العمل في ضوء متطلبات التنمية المستدامة «الإشكاليات والتحديات»، في: المؤتمر الدولي السنوي بعنوان: «نحو تعليم داعم للتنمية المستدامة في مصر»، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٦-٨ مايو ٢٠١٧.

٢٩- هالة عبد المنعم سليمان، المسؤولية الاجتماعية والميزة التنافسية بجامعة تبوك بالمملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية، مجلة الإدارة التربوية، س٥، ع١٧، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، مصر، ٢٠١٨.

٣٠- هشام عطية السيد، نظرية الدور وتطبيقاتها في المدرسة الثانوية العامة في ضوء بعض المتغيرات المعاصرة، مجلة كلية التربية بالمنصورة، ع: ٧٤، مج: ١، كلية التربية، جامعة المنصورة، ٢٠١٠.

ثانيًا- المراجع الأجنبية:

1- Abercrombie, Nicholas And Others, Dictionary Of Sociology, Third Edition, Penguin Group, England, 1994.

2- Carroll, Archie B., The Pyramid Of Corporate Social Responsibility: Toward The Moral Management Of Organizational Stakeholders, Business Horizons, Volume: 34, Issue: 4, 1991, 39-48.

3- Estevez, María Ferrer, Ricardo Chalmeta, Integrating Sustainable Development Goals in educational institutions, The International Journal of Management Education, VOL. 19, 8 March 2021.

4- Jong, Eileen De & Vijge, Marjanneke J., From Millennium To Sustainable Development Goals: Evolving Discourses And Their Reflection In Policy Coherence For Development, Copernicus Institute Of Sustainable

Development, Utrecht University. Princetonlaan 8a, 3584 CB Utrecht, The Netherlands, 2020.

5- Ruggerio, Carlos Alberto, Sustainability and Sustainable Development: A Review Of Principles And Definitions, National Autonomous University Of Mexico, 2021.

6- Sachs, Jeffrey D. and Others, Sustainable Development Report 2022: From Crisis to Sustainable Development: the SDGs as Roadmap to 2030 and Beyond,» Includes the SDG Index and Dashboards», Cambridge University Press, United Kingdom, 2022, 15–25.

ثالثًا- المواقع الإلكترونية:

١- الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، متاح على الموقع التالي:
https://www.un.org/development/desa/ar/about/conferences.html

٢- تصنيف الجامعات وفقًا لتصنيف QS العالمي لعام ٢٠٢٣، متاح على الموقع التالي
https://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings/2024

TAWASOL تواصل

ERTC The Egyptian Research and Training Center

The Egyptian Journal of Social and Behavioral Sciences

The Egyptian Journal of Social and Behavioral Sciences (EJSBS)

An International Peer-reviewed Scholarly Journal

Published Twice Per Year

ISSN Print: 2682-2725, ISSN Online: 2745-333X

Issue No. 10

October 2024

Editorial Assistant
Aisha Hosny

Editor
Dr.Mohammed Aboelenein

Chief Editor
Dr. Abdel-Hamid Abdel-Latif